التكامل بين المناطق الحدودية من خلال تفعيل آليات الاتصال التنموي

التجربة الأوربية والمغاربية، حدود المقارنة

أ. كريمة عثماني
جامعة سوق أهراس.

د. فاطمة بخوش
جامعة صالح بوبنيدر قسنطينة 03

الملخص:

تهدف هذه المداخلة للتعرف على واقع التكامل بين المناطق الحدودية من خلال تفعيل النموذج الاتصالي التنموي، الذي يسمح بمراجعة مفاهيم المناطق الحدودية ونقلها من كونها شريطاً فاصلاً لتصبح بؤراً تنموية مهمة وفضاءاً اتصالياً فاعلاً، ثم الاستلهام من التجربة الأوربية التي كانت نموذجاً مرجعيّاً في تحقيق التكامل بين المناطق الحدودية باعتماد اتصال يبدأ من الأسفل ويرتكز على متابعة التفاعلات الاختيارية بين الشعوب حول قضايا جزئية تسمح بتفعيل مشروع الاتحاد، والتفاوض حول الاختلافات وعدم التعالي عليها، وإيجاد مصالح مشتركة بين الشعوب، ومحاولة إسقاط هذه التجربة على المناطق الحدودية للمغرب العربي وكيفية تحويل الصعوبات والعوائق إلى فرص للتنمية، خاصة بوجود هوية ودين ولغة وثقافة مشتركة تذلل صعوبات التكامل وتجعل الاقتصاد قائم على المجتمع والثقافة.

الكلمات المفتاحية: التكامل بين المناطق الحدودية، الاتصال، التنمية، التجربة الأوربية، الاتحاد بين المناطق الحدودية المغربية.

Summary:

The aim of this intervention is to identify the reality of integration between the border areas through activating the developmental communication model, which allows to review the concepts of border areas and transfer them from being a dividing strip to become important development centers and active communication space, and then inspiration from the European experience, which was a reference model in the integration of regions Border negotiations based on the follow-up of voluntary interactions among peoples on partial issues that would allow for the activation of the Union project, negotiation of differences and non-transcendence, the creation of common interests among peoples, To the border areas of the Maghreb and how to turn difficulties and obstacles into opportunities for development, especially the existence of a common identity, religion, language and culture that overcome the difficulties of integration and make the economy based on society and culture.

Keywords: integration of border areas, communication, development, European experience, union between the border areas of Morocco.

إشكالية البحث:

إن العالم يجتاز في الفترات الراهنة تحولات عميقة ساهمت في إعادة صياغة العديد من المفاهيم والرؤى، فعولمة الاقتصاد، زيادة حدة التنافس، التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، التطورات التكنولوجية... كلها عوامل ساهمت في التوجه نحو مزيد من التبادل والتكامل وصنع التكتلات الاقتصادية والاجتماعية، وتفعيل علاقات الجوار بين الدول ، كما جعلت أيضا التواصل بين المناطق الحدودية في صلب الاهتمامات الدولية التي تسعى لبناء نسيج علائقي اجتماعي واقتصادي وثقافي موحد، وأحد أهم الرهانات نحو مزيد من التعاون والتبادل و تجاوز الاختلافات والعوائق، وهو ما استدعى بالضرورة مراجعة الخطابات حول مفهوم المناطق الحدودية بوصفها حيز منغلق يعبر عن سيادة الدولة ووحدة ترابها، وجدار عزل يسمح بحفظ أمن الشعوب وحمايتها من المناطق المجاورة، بناءا هامشيا مقارنة بالمركز(المدن والمناطق التي تقع في المركز)، هذه الرؤية الاختزالية للمناطق الحدودية ووظائفها جعلت منها مناطق تفتقر لمقومات العيش الضرورية، لا تستجيب للتحولات الراهنة التي صنعت حدود جديدة أكثر شمولية مستوعبة ومدمجة لثنائية: ريفي وحضري، كوني ومحلي، مركزي وهامشي، لتصبح بذلك المناطق الحدودية بؤر للتنمية وجسور للتعاون والتواصل مابين الحدود والعابر للحدود من خلال الاتصال باعتباره الحجر الأساس في أي مشروع تنموي قادر على إدارة الاختلافات الثقافية والاجتماعية بين المناطق الحدودية للدول، والتي تشكل كوابح تقوض أي مشروع تنموي بين الدول، وإيجاد نقاط اشتراك يمكن التفاوض حولها تشكل أرضية اجتماعية وثقافية للانتقال نحو ما هو اقتصادي، وهو ما ميز التجربة الأوربية التي نجحت في خلق وحدة لا تقوم على إبرام اتفاقيات وطرح قضايا سياسية واجتماعية واقتصادية كبرى وإنما من خلال التفاعل بين الشعوب بداية والانطلاق من أهداف وقضايا جزئية نحو مزيد من التكامل والتعاون بين الحدود والعابر للحدود.

هذه التجربة التي قد تلهم العديد من الدول خاصة دول المغرب العربي القادرة على جعل التكتل والتكامل بينها خيارا استراتجيا ناجعا، خاصة وأنها تملك رؤى وقيم وثقافة مشتركة واقتصاد متقارب، مما يجعل خوض غمار تجربة التكامل بين المناطق الحدودية من خلال تفعيل آليات الاتصال التنموي أمرا ممكنا للغاية إذا ما نجحت في معرفة عوائق الاتصال و لم تتعالى عليها وإنما سعت لتشخيصها وفهمها وتحويلها لفرص للتعاون، من هذا المنطلق سنحاول من خلال هذه المداخلة التطرق لمفاهيم المناطق الحدودية، التنمية والاتصال، التكامل.. ثم عرض التجربة الأوربية في تحقيق التكامل بين المناطق الحدودية من خلال تفعيل آليات الاتصال التنموي، وأخيراً استخلاص بعض الدروس من هذه التجربة ومحاولة إسقاطها على تجربة المغرب العربي، ومعرفة موقع ودور المناطق الحدودية الجزائرية ضمن هذا التكتل، كل ماسبق مجتمعا مدعاة لطرح إشكالات عديدة كيف يمكن أن يشكل الإتصال التنموي رافداً محورياً لتحقيق التكامل بين الحدود؟ هل تراعي الدول البعد الإتصالي في تحقيق التكامل؟ وهل تعمل على تفعيل الإتصال التنموي على نحو مؤسساتي لتجسيد التكامل بين الحدود؟ولمعالجة هذا الموضوع قمنا بصياغة السؤال الرئيس التالي:

– ماهو الدور الذي يمكن ان يلعبه الإتصال التنموي في تحقيق التكامل بين المناطق الحدودية؟

1. كيف يستثمر الإتصال التنموي لتحقيق التكامل بين المناطق الحدودية؟
2. ماهي دلالا الاتصال التنموي التي جعلت من التجربة الأوربية نموذجاً يُحتذى به في تكامل المناطق الحدودية؟
3. ماهي الآليات التي تبناها النموذج المغاربي لتحقيق التكامل بين المناطق الحدودية؟
4. **هدف الدراسة:**

تهدف هاته الدراسة على المستوى العملي للفت انتباه المهتمين من أكاديميين ومسؤولين لإيجاد صيغ لتفعيل الإتصال التنموي من أجل تحقيق التكامل المغاربي والعربي بصورة أشمل، وصياغة استراتيجيات فاعلة لتجاوز معضلات الحاضر والإستعداد للتحديات والأفاق المستقبلية، وتحقيق طموحات وأحلام الشعوب المغاربية في تحقيق التكامل والوحدة ومحاكاة الشعوب الأوروبية.

6. منهج الدراسة:

إعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الذي يعني الطريقة المنظمة لدراسة حقائق راهنة متعلقة بظاهرة أو موقف، أو أفراد أو أحداث أو أوضاع معينة بهدف الوصول لنتائج جديدة أو التأكد من آثارها والعلاقات المثبتة عنها وتفسيرها وكشف الجوانب التي تحكمها

[1].ويمثل المنهج الوصفي المنهج الأكثر قابلية للإستخدام عند دراسة المحاور الإنسانية، من خلال وصف الآداء الإتصالي التنموي للمسيرة الأوروبية مقارنة بالتجربة المغاربية، وكذا وصف وتحليل مقومات كل منهما كيف فعلت كلا التجربتين الاوروبية والمغاربية الاتصال في سبيل تحقيق التكامل بين المناطق الحدودية.

أولاً:مفاهيم الدراسة:

1- المناطق الحدودية: يقدم الباحث الجيو سياسي G.Toal مفهوم المناطق الحدودية من خلال نوعين من الخطابات حول المناطق الحدودية:

- خطاب تشكله البنى الفوقية من طرف النخبة والفاعلين والخبراء والسياسيين والذين يشكلون حدود، ومناطق حدودية لها تبريراتها السياسية وتسمح للدولة بالتموقع على الصعيد الدولي، وبناء علاقات ضمن استراتجيات تحدد كيانهم ووجودهم ضمن النسيج الجغرافي والسياسي العالمي، وعلاقاتهم مع الدول المجاورة.
- خطاب تشكله البنى التحتية من خلال الصور الرموز والثقافة، وتقوم بتشكيله مؤسسات التنشئة الاجتماعية خاصة وسائل الإعلام التي تقوم ببناء تصورات حول ما نعنيه بالمناطق الحدودية، برسم خارطة جيوسياسية جديدة قادرة على تحديد حدود الوصل والفصل بين الشعوب بحسب الارتباطات الثقافية واللغوية، والهوياتية أكثر منها ارتباطات وحدود جغرافية.[2]

وبالتالي تكون حدود التعاون والتواصل بين هذه المناطق خاضعة لخطابين خطاب فوقي سياسي وتشريعي وجغرافي، وخطاب آخر مرتبط بتصورات الفاعلين لهذه الحدود التي تساعد وسائل الإعلام بشكل وبآخر في رسمها، وتعتمد بالتالي إمكانات التواصل بين المناطق الحدودية على مدى تطابق الخطابين(خطاب البنى الفوقية وخطاب البنى التحتية)، وتكون بمثابة كوابح أو حوافز لتحقيق التعاون والتكامل الدولي من خلال تأويل الأفراد للحدود، حيث يصبح للتاريخ والثقافة والتربية سلطة اكبر في رسم آفاق هذا التعاون من أجل إيجاد لغة مشتركة يتم التواصل والتفاهم عبرها.

ويحدد كل من الباحثين **Remigio Ratti et Martin Schuler** تطور مفهوم المناطق الحدودية عبر ثلاث مراحل[3]:

- **المناطق الحدودية ضمن الرؤية الكلاسيكية:**

المناطق الحدودية عبارة عن هي شريط فاصل تؤكد على فكرة التفرقة والفصل وتجسيد لسياسية الدولة وتأكيدا لسيادتها، وقد حدد كل من **Guichonnet et Raffestin**

وظائف المناطق الحدودية :

- ✓ **الوظيفة الشرعية:** من خلال الاستجابة للمعايير الدستورية وقواعد وقوانين الدولة،
- ✓ **وظيفة الرقابة:** المناطق الحدودية هي حقل لتوزيع القوى السياسية والاجتماعية والاقتصادية ومراقبة مدى احترام لتوزيع هذه القوى،
- ✓ **الوظيفة الجمركية** من خلال تطبيق الرسوم الجمركية وجباية الضرائب.

كما شكلت أيضا الرؤية للمناطق الحدودية بوصفها بؤر للتهديد، والتصدي للهجمات الإرهابية مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة ومختلف الإختلالات كتهريب السلع والمخدرات وغيرها.[4]

- **المناطق الحدودية فضاء للتواصل:**

إعتبر الباحث **Courlet** المناطق الحدودية كقنوات للتواصل والاحتكاك، حيث تحولت إلى فضاء تواصلي تفاوضي ديناميكي يأخذ بعين الاعتبار العوامل، والمحددات السسّيوثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

- **المناطق الحدودية ضمن رؤية كونيَّة:**

"المناطق الحدودية تشكل شبكات حسب تعبير الباحث **Ultrich Beck**حيث بأن الرؤية الكونية لا تعني العولمة، أو الرؤية اللبرالية الجديدة التي تحيل إلى التنميط وتطبيق نموذج كوني موحد تذوب فيه الفوارق بين المناطق الحدودية، وإنما تعني الوعي بأهمية العيش ضمن مجتمع متعدد، ومُعوْلم وفي نفس الوقت الوعي باحترام الخصوصيات والحفاظ عليها."[5]

يتضح مما سبق أن المناطق الحدودية هي حدود سياسية يتم وضعها من طرف سلطة ضمن مشروع سياسي، واقتصادي يؤكد اختلافه وتميزه عن باقي التكتلات الإقليمية الأخرى، هي تعريف مهيكل يعبّر عن ممارسة السلطة وحفظ الأمن ، لكنها في الوقت نفسه ليست معطى جاهز ونهائي فهي أيضا بناء اجتماعي يعيد الفاعلون الاجتماعيون رسمه، وتشكيله من خلال التفاعلات الاجتماعية والثقافية بين الشعوب في المناطق الحدودية، حيث يقومن ببناء تصورات قد تستجيب للتصورات السياسية وقد تفلت من قبضتها وتتلاعب عليها وتنكرها ولا تعترف بها، وتساهم

في هذا الإطار وسائل الإعلام والاتصال في بناء هذه الرؤى لدى الفاعلين، وبالتالي انفتاح المناطق الحدودية وديناميّة التكامل يقوم بشلّ حركتها الانغلاق الذي يتطلبه الأمن والحفاظ على السيادة والهوية الوطنية، ويدفعه التواصل الذي يتطلب الحوار والانفتاح والثقة والتفاهم المتبادل.

2- مفهوم التنمية:

ظهر مصطلح التنمية من خلال النظريات الاقتصادية إبان الحرب العالمية الثانية أين تصاعدت موجة من الخطابات حول مساعدة الدول المنهكة من أحداث الحرب العالمية الثانية، وكذا الدول حديثة العهد بالاستقلال من أجل تحقيق التنمية وتقليص الفوارق بين الدول المتقدمة والمتخلفة، وقد تغذى خطاب التنمية أكثر من خلال الحرب الباردة بين قطب اليمين واليسار ليظهر مصطلح الدول النامية، ولأول مرة من خلال المشروع الذي طرحه رئيس الولايات المتحدة الأمريكية هاري ترومان بغرض مساعدة الدول والقوميات التي تعاني من إختلالات تنموية.

وقد تناول الاقتصادي الأمريكي **Rostow** مفهوم التنمية في كتابه **مراحل التطور الاقتصادي** في سنة 1960 مؤكدا أن الدول تمرّ بمراحل لتحقيق التنمية، أن الدول الغير النامية يجب أن تمر بنفس النموذج للوصول إلى مصاف الدول المتطورة بالتركيز على الشق الاقتصادي في سيرورة التنمية.

أما الباحث **François Perroux** فقد عرّف التنمية على أنها مجمل التغيرات النفسية والاجتماعية للمجتمع والذي يجعل منه كفء وقادر على الفعل والتطوير المستمر للمنتجات.

Jacques Austruyعرّف التنمية في مجلة العالم الثالث (tiers monde)على أنها القدرات التي تنجح في الانطلاق بمجتمعاتها ضمن خط التنمية وتحقيق التحول على ثلاث مستويات:

تصحيح الذهنيات، تحويل البنى التحتية، وإعادة توجيه المنافع المادية "

ويعد أول تعريف دولي للتنمية تم في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1986 " التنمية هي سيرورة اقتصادية واجتماعية وثقافية وسياسية، تهدف لتصحيح المعاش اليومي للشعوب والأفراد على أساس المشاركة الفعالة، والحرة وذات الدلالة في المشروع التنموي وفي التقاسم العادل للفوائد المحققة".[6]

وإن كانت تعريفات التنميةفي بدايتهاقد انحصرت في البعد الاقتصادي مؤكدة أنّ الفوارق الاقتصادية هي العامل الحاسم في تصنيف الدول إلى متطورة وأخرى متخلّفة، فإن الوعي بأهمية الأبعاد الأخرى جعل الباحثين يربطون التنمية بأبعادٍ سياسيةٍ واجتماعيةٍ وثقافيةٍ، فالإرادة السياسية للدول ورغبتها في قيادة شعوبها نحو إحداث التطوير هو ما جعل العديد من الدول تعيش تجربة اليقظة التنموية، مثل ما حدث فعلا في سنغافورة أين كان للسياسية الرشيدة لقادتها دور حاسم في إنقاذها من بؤر الفساد.

وذات الأمر يمكن أن يقال عن البعد الثقافي ودوره التنموي، "حيث كانت لكتابات كل من **مارجريت ميد Margaret Mead**،**روث بنيدكتRuth Penedict**،**دافيد ما كليلاندDavid M. Cleland**، **إدوارد بانفيلدEdward Pabfeild**منذ الثلاثينيات صدى واسع في التنبيه لمتغير الثقافة في تفسير السيرورة التنموية، إلا أن طغيان البعد الاقتصادي جعل هذا المتغير يغيب إلى غاية حلول الثمانينات أين تم إعادة الاعتبار لأهمية الثقافة في تطوير عجلة التنمية أو إعاقتها".[7]

ويمكن القول في الأخير أن التنمية ليست امتداد أو توسع وزيادة كمية على مستوى أفقي، إنما هي امتداد وتعزيز رأسي صاعد أو تحوّل كيفي يقضي إلى نشوء أنماط و أشكال وعلاقات جديدة، وفكر جديد وثقافة تنموية جديدة.

3- مفهوم الاتصال التنموي:

مختلف النشاطات الاتصالية التي تسمح بتعزيز الطاقة الإنتاجية وتنظيم المخرجات والمساهمة في تغيير الذهنيات من خلال تعزيز وعي الأفراد والشعوب بطبيعة التحديات التي تكشف من خلالها المجتمعات عن إمكانياتها الذاتية لابتكار الوسائل والحلول[8].

ثانياً: الإتصال التنموي: الأهمية والدور في خلق التكامل بين المناطق الحدودية:

1- أهمية الاتصال التنموي:

إن إنجاز التنمية يفترض تعبئة الموارد الذاتية للمجتمع وفق إستراتيجية واضحة ومدروسة لكيفية تحقيق التنمية وحصر أولوياتها وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية ، وإنشاء وتحديث الأجهزة والمؤسسات التي تنهضبالدور الرئيسي في تنفيذ الخطط والبرامج التنموية ، وتحقيق قدر من العدالة في توزيع أعباء التنمية وعوائدها ويتحقق ذلك من خلال تفعيل الاتصال التنموي، وتتحدد أدوار الاتصال التنموي بأنها أدوار اجتماعية وسياسية وثقافية، فمن الناحية الاجتماعية يقوم بتوسيع الآفاق الفكرية، ولفت انتباه الناس إلى القضايا العامة باعتبار التنمية تتطلب قيمًا ومعايير ومعتقدات

اجتماعية متجددة، فنظام الاتصال هو أداة للتغيير نحو نظام اجتماعي شامل وعلى صعيد دوره السياسي فإنه يهدف إلى تأكيد أهمية مبدأ الوحدة الوطنية وتوسيع دائرة الحوار السياسي، ودفع الناس باتجاه المشاركة السياسية واتخاذ القرار وتوضيح الأبعاد الوطنية للتنمية، ومن الناحية الثقافية يسعى في خلق الظروف المواتية للتنمية ودعم التحولات الاجتماعية، وترسيخ التطورات الإيجابية في مجال التعليم، والاهتمام بالتربية جنبًا إلى جنب مع التطور الاقتصادي والاجتماعي، فالتنمية عملية إنسانية حضارية وهكذا فالاتصال التنموي يهدف إلى خدمة قضايا المجتمع وأهداف عامة أخرى فهو يسعى في تحقيق أهداف وغاياتاجتماعيةمستوحاةمنحاجاتالمجتمعالأساسيةومصالحهالحيوية،ويسهمأيضًافي ترسيخالوعيالحقيقيبالتنميةالقائمعلىالمصارحةوتقديمالحقائقومنثمتبنيالخططالتنمويةاللازمة.

ويعمل الاتصال التنموي أيضا كضمانة بالتنسيق بين الخطط الإستراتيجية التنموية للدولة، وبين ضمان سيرورة وانتقال المعلومات وتدفقها، بطريقة إجرائية بما ينعكس إيجابا على النواحي الحضارية والاجتماعية، من خلال زيادة التوظيف الناتج عن تسهيل حركة انتقال الأفراد على مستوى المناطق الحدودية مما يؤدي إلى تنويع مهاراتهم وزيادة إنتاجيتهم، والمساهمة في التطور الاجتماعي.

2- دور الإتصال التنموي في التكامل بين المناطق الحدودية (رؤية كارل دويتشKarl.w.Deutsh):

من بين المنظرين الأوائل الذين ساهموا في تطوير " **Karl.w.Deutsh** يعتبر " **كارل دويتش**، وهناك مرتكزين حقيقيين لعمل الأستاذ كارل دويتش، Regional Integraion حول التكامل الجهوي.

- تأثره الكبير بنظريتي الاتصال والنظم مستفيدا من دراسات وأبحاث " **نوربرت وينر**" **تالكوت بارسونز** كون أن هذه الدراساتتتعامل مع التكتلات الإجتماعية كمنظمات لا كمجتمع لأفراد، وعنصر الإتصال هو الرابطة التي تنشئهذه المنظمات الإجتماعية.
- الإرتكاز عمليا على دراسة منظمة شمال الأطلسيThe North Atlantic Area انطلاقة كارل دويتش كانت من التركيز على عامل الإتصال، ويعتقد أن هذا العامل هو العنصر الأساسي لتحقيق التكامل بين المجتمعات السياسية، ويعبر عن هذا بقوله :إن الأقطار أو الدول ليست إلا حشودا من الأفراد تتحد فيما بينها نتيجة تدفق الاتصال، ونظم النقل بينها وتنفصل عن بعضها بأراض قليلة السكان أو خالية إلى حد ما، والشعوب تحقق وحدتهاكلما اتسعت الموضوعات التي تتصل فيما بينها من أجلها، ولذا فإن الحدود تمثل المناطق التي تتناقصفيها الكثافة السكانية والاتصال بشكل كبير.

وحتى يمكن أن نطلق اصطلاح بلد أو دولة فإنه لابد منوجود اعتماد متبادل ومباشر في قطاع واسع من السلع والخدمات المختلفة بين الأفراد، ويربط **دويتش** عنصر الاتصال بتاريخ العلاقات بين الوحدات السياسية المعنية بالتكامل، فكلما تميزت هذه العلاقات بالود والتعاون كلما أدى ذلك إلى تفعيل قنوات الاتصال .... فالعلاقات الودية،تعمل على تمتين الروابط والأواصر بين الدول وتزيد من رغبة وإلحاح الأطراف نحو التكامل، وتكونالوحدات السياسية المتاخمة لبعضها البعض أوفر حظا في مسألة تدفق الاتصالات والمعلومات فيما بينهامن تلك التي تقع في مساحات جغرافية متباعدة عن بعضها البعض، وهنا يبرز الدور الفعال للعامل الجغرافي في تحقيق التكامل بين الوحدات السياسية من خلال عنصر الاتصال، وبالإضافة إلى مساهمة دويتش في تطويره لنظرية الاتصالات الاجتماعية ساهم بنظرية جديدةوهي نظرية المبادلات والتي تهتم بمجالات التداخل بين أعضاء المجتمع الدولي، ففي رأيه أن وجودمبادلات متينة وسريعة وقابلة للتطور بين هذه المجموعة من الدول يشكل الركيزة الأساسية لأية عمليةتكامل، ويضيف أنه لتقييم أي تنظيم سواء كان دوليا أو جهويا فإنه يجب علينا قياس حجم، محتوى،مجال، ووتيرة التبادل الذي يتم بين أعضائه فبالنسبة لدويتش فإن توفر عامل الاتصال والمبادلات بينمجموعة من الدول سوف يسهل من عملية التكامل بينها.فالتكامل في نظر دويتش عبارة عن تحقيق وبلوغ الشعور بالانتماء إلى الجماعة السياسية داخل رقعة جغرافية معينة، وبواسطة مؤسسات وتصرفات عملية كفيلة لضمان الاعتمادالجماعي المتبادل والتحول الاجتماعي السلمي، فهذا الشعور بالانتماء الجماعي لهذه الجماعة السياسيةالجديدة يعني اقتناع القادة والشعوب بالجماعة واعتقادهم بأن كل مشاكلهم يجب أن تحل عن طريق التحول السلمي داخل هذه الجماعة، فغاية التكامل عند **كارل دويتش** هو تكوين مجتمع آمن يضم الوحدات المتكاملة[9].

ثالثاً: التجربة الأوربية في مجال تكامل المناطق الحدودية بتفعيل آليات الاتصال التنموي:

كانت المناطق الحدودية الأوربية تخضع هي أيضا للنظرة الكلاسيكية التي تناولناها في مفهوم المناطق الحدودية، خاصة خلال الحرب العالمية الأولى والثانية، حيث شكلت جدران عسكرية وبؤر تخوف من هجوم الدول المجاورة ، تعاني من التهميش، ضعف النقل، النظافة، التعليم...، لكن

بعد نهاية الحرب العالمية الثانية حاولت الدول الأوربية مراجعة هذه الرؤية الاختزالية التي ستقوّض بشكل أو بآخر المشروع التنموي للمناطق الحدودية.

وقد بدأ التعاون بين المناطق الحدودية منذ مرحلة الخمسينيات من خلال تدارك هذه الخلافات إيجاد لغة مشتركة، وما يلاحظ على التعاون في المناطق الحدودية الأوربية من خلال مبادرات خاصة ونشاطات محددة، لان وضع المخطط الاستراتيجي ينطلق من الأسفل وليس من الأعلى، والتي تسمح بتشكيل شبكة معلوماتية من خلال نسج علاقات يومية بين المواطنين تسمح بتشخيص بطريقة واقعية حدود التعاون فكل منطقة حدودية تحمل في طياتها بذور الاستمرارية، والتواصل مع مناطق حدودية أخرى وتحمل أيضا بذور القطع والعزل عن المناطق الحدودية"[10] ، أي البدء حسب ما تناولناه في المفاهيم وحسب تعبير G.Toal بالبنى التحتية وبالتالي يصبح الاتصال محور معرفة الفرص التي يجب اقتناصها والمخاطر التي يجب تجنبها في بناء المشروع التنموي، وبالتالي اتخذ التكامل بعد اجتماعي وثقافي قبل أن يتخذ شكل اقتصادي وهو ما يتفق مع رؤيتنا بان أساس التنمية الثقافة وليس الاقتصاد، وان التكامل بين المناطق الحدودية يتخذ طابع عفوي وتلقائي قبل أن يتخذ شكل مؤسساتي .

"وقد عبر المسئولين الأوربيين عن هذه الفلسفة منذ البداية، حيث صرح وزير الخارجية الفرنسية الراحل **روبرت شومان** صرح 9 مايو 1950 أن أوربا لن تصنع دفعة واحدة وإنما من خلال انجازات واقعية تخلق تضامن الواقع، معتمدة المنهج الوظيفي وليس الدستوري .... ويضيف فكرة أخرى مفادها أن الدول الأوربية بعد الحرب العالمية الثانية التي حصلت على سيادتها كاملة بعد الحرب لم تتركها بصورة فورية لصالح وحدة فيدرالية أوربية، إنما يجب أن تتعود على التخلي الطوعي عن بعض جوانب سيادتها في بعض القضايا....."[11]

وقد تجسد هذا الفهم من خلال حصرالتعاون بداية في مجالات محددة من خلال التوقيع على اتفاقية الفحم، والقصدير بين الدول الأوربية والاستفادة من التعاون بين المناطق الحدودية في 18 أفريل 1951، ثم تطور التعاون بإنشاء جمعيات تستطيع تحقيق التعاون ما بين الحدود الأوربية في العديد من المجالات خاصة قضايا البيئة منها جمعية المناطق الحدودية الأوربية التي تم تأسيسها سنة 1980 ضمت كل من البرتغال اسبانيا واليونان[12]، كما سجل المجلس الأوربي دورا حاسما ومحوريا في الترويج للعلاقات الجوارية بين الدول من خلال المناطق الحدودية، وذلك بتوقيع اتفاقية مدريد بتاريخ 25 ماي 1980والتي وقعت عليها الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي ووفرت كل التسهيلات الممكنة لتوسيع آفاق هذا التعاون ما بين المناطق الحدودية والعابر للحدود ودعمها بإطار تشريعي خاص بالتنمية الحضرية والريفية وحماية المحيط تحسين البنى التحتية للمناطق الحدودية[13]، وأكد الباحث Robert Schuman "أن التعاون ما بين المناطق الحدودية الأوربية قلل التأثيرات السلبية المحتملة لهذه الحدود والتغلب على حالات التهميش وتحسين ظروف الحياة بالنسبة لسكان هذه المناطق"، وشملت حدود التعاون مختلف المظاهر الثقافية، والاجتماعية، والاقتصادية، واللغوية للبلدان المجاورة باعتبارها منبع الثقة المتبادلة، واعتبار المناطق الحدودية مناطق للسلام والحرية الأمن والدفاع عن حقوق الفرد وأداة لتشجيع حماية الأقليات الإثنية والوطنية. [14]

وبالتالي كان هاجس الوحدة الأوربية ، والتعاون العابر للحدود الانطلاق من التفاصيل المعاشة وبناء تفاعلات بين الشعوب وان لا تجعل هذه القرارات حبيسة رؤى فوقية تصدر من أعلى، وإنما جعل الوحدة ممارسة يومية تهدف إلى تحقيق هذه القيمة بالتراكم العملي وعبر خلق قنواتٍ شعبيةٍ قبل أن تكون مؤسساتية، وذلك بالتركيز على ثلاث محاور أساسية للتفاعل الاقتصادي الأفقي: الأول متمثل في الوحدة الجمركية، الثاني السوق الاقتصادية المشتركة، والثالث العملة الموحدة[15].

وهو ما سهل التعاون بين المناطق الحدودية في إطار اجتماعي وثقافي ثم اقتصادي، و لم يكن توحيد العملة قراراً فوقياً، وإنما من خلال تعويد الأشخاص على قراءة أسعار السلع بالعملتين الوطنية واليورو لمدة 3 سنوات قبل أن يكون قرارا فوقيا، والسعي لبناء نسيج علائقي من خلال إيجاد صيغ لتحقيق مصالح مشتركة، وإيجاد حلول توافقية بين المصالح المتباينة، وان كان ما يميز الوحدة الأوربية أنها بدأت من الأسفل فإنها أطرت هذه الأهداف المتواضعة، وجعلتها ذات بعد أكثر مؤسساتي لتحقيق التكامل بين المناطق الحدودية وإيجاد مصالح توافقية مشتركة بينها.

"وقد توج هذا التعاون بعدة اتفاقيات منها اتفاقية Benelux سنة 1990، اتفاقية إيفان ضمت كل من ايطاليا والنمسا، اتفاقية Karlstruche ضمت كل من فرنسا ألمانيا لكسمبورغ وسويسرا[16] اتفاقية Maastrch في 1992، إنشاء سوق موحد في 1993 يسمح بالتدفق الحر للخدمات والسلع والتنقل عبر المناطق الحدودية من طرف الأشخاص وكانت أكثر القطاعات التي استقطبت جهود التعاون بين المناطق الحدودية هي : التعليم، حماية البيئة، النقل، التربية لتكون مبادرة ضمن برنامج INTERREG الذي يسمح بضبط حدود التعاون وآلياته ضمن

إطار قانوني وإجرائيدورا حاسما في تفعيل هذا التعاون تعزيز آليات الحوار والتفاهم بين المناطق الحدودية من خلال مبادرة اللجنة الأوربية من خلال تجمع الأوربي للتعاون الإقليمي سنة GECT 2006[17].

رابعاً:التكامل بين المناطق الحدودية المغربية مجالا للمقارنة:

1- المناطق الحدودية المغاربية المقومات المشتركة والإنجازات[18]:

- الدين، التاريخ، اللغة، الثوابت، العادات والتقاليد،
- الثروات الباطنية،
- الطاقة البشرية الهائلة،
- الإمكانات السياحية الهائلة.
- العمل على الربط الكهربائي البيني،
- إتمام الربط عبر شبكة الألياف البصرية في الاتصال،
- التنسيق المتقدم في مجال الإسكان والعمران والنقل بأنواعه، بعد الاستمرار في إنجاز
- مقاطع وطنية في الطريق المغاربي السَّيار،
- التعاون بين البنوك المركزية والتي اتخذت فيها قرارات متقدمة كفيلة بدعم المبادلات، التجارية وتسهيل المدفوعات على الصعيد المغاربي.هاته المقومات إلا أن حجم التكامل والتجارة البينية بين دول المغرب العربي لا تزال محتشمة إن لم نقل ضئيلة، فقد بلغت المبادلات التجارية بين دول المغرب العربي 3٪ إلى 7٪، في حين نجد أن المبادلات التجارية بين دول الإتحاد الوروبي بلغت ما يربوا عن 80٪، وبالنظر لهاته النسبة المرتفعة نلمس مدى ضآلة التجارة البينية المغاربية الي تعد أبرز الميكانيزمات لتحقيق التكامل بين الحدود.
- على الرغم من وجود

2-عوائق التعاون المغربي:

على غرار كل المجالات الأخرى فإن التعاون الاقتصادي المغاربي في إطار إتحاد المغربالعربي يبقى رهينة لمستوى تطورات العلاقات الجزائرية المغربية، وما دامت هذه العلاقات مرتبطة بالصراع المعقد حول ملف الصحراء الغربية، فإن الكلام عن نجاح تجربة إتحادالمغرب العربي ليس له جدوى دون تحييد فعلي لهذا الصراع عن مجالات تطبيق الاتفاقاتالمغاربية، ويبدو ذلك جليًا من خلال تتبع مسار العلاقات الثنائية بين دول إتحاد المغرب العربي حيث تتسم بالانفراج، والتحسن كلما كان طرفي النزاع أي الجزائر والمغرب بعيدين عن الاتفاقيات كطرفين مجتمعين.

– **المعوقات السياسية**: ويتعلق الأمر بالخلافات السياسية التي شكلت عائقا وحاجزا أمام تحقيق التكامل خاصة فيما تعلق بمسألة الصحراء الغربية ، بالإضافة إلى عراقيل أخرى كإغلاق الحدود وفرض التأشيرات بين دول المغرب العربي، وعراقيل تجارية كالمبالغة في فرض تراخيص الاستيراد من طرف الجمارك، وأهم القضايا السياسية التي تعيق العمل المغاربي تتمثل في ما يلي:

- مشكلة الصحراء الغربية،
- المشاريع الدولية في المنطقة وأثرها على اضطراب واستقرار عمليات صنع واتخاذ القرارات في المغرب العربي(الشراكة الأورو متوسطية ، الإتحاد المتوسطي).

– **المعوقات الاقتصادية: تتمثل العوائق الاقتصادية في:**

- قصور الإستراتيجيات الاقتصادية الوطنية على اعتبار عدم تصور بلوغ دولة ما أهداف إقليمية في حين أن أهدافها التنموية الوطنية لم تصل إلى تحقيقها،
- ضعف المبادلات التجارية البينية (الجزائر والمغرب)،
- ثقل المديونية الخارجية الذي أثقل كاهل إقتصاديات هذه الدول.

– **العوائق الهيكلية**: تشابه هياكل الإنتاج وضعف القاعدة التكنولوجية مما جعل كل طرف يخشى على منظومته الإنتاجية من الاضمحلال نتيجة انتقال السلع، والبضائع بطريقة غير مدروسة أو عدم الالتزام بالقواعد والإجراءات القانونية المتفق عليها.

– **الأزمة الأمنية:** من المعروف أن أزمة الجزائر في التسعينات كان لها تداعيات كبيرة على المنطقة مما جعل الأطراف الأخرى تخشى تصدير الأزمة لها وبالتالي أدى ذلك إلى تضييق مجال انتقال السلع والخدمات والأشخاص بين دول المغرب العربي. أضف إلى ذلك مجموعة من المعوقات الأخرى والتي تنحصر في:

- طول الشريط الحدودي الجزائري، عدم الأمن التي تعيشها الدول المجاورة، النيجر ومالي وليبيا وتونس، العلاقة بين المغرب والجزائريسودها عدم الفهم والإقصاء المتبادل خاصة ملف القضية الصحراوية
- ضعف التعاون بالرغم من وجود العديد من النقاط المشتركة التي يتم تقاسمهاباعتبارالمجتمع المغربي بصفة عامة مجتمع فتي ارتفاع نسبة البطالة،غياب البنى التّحتية في المناطق الحدودية، غياب وسائل النقل، في مجال الطاقة يمكن أن يكون هناك تعاون وتحقيق ما يعرف بأمن الطاقة.
- وعلى الرغم من هاته المقومات والإنجازات، يتفق الكثير من المهتمين بالشأن المغربي أن الأزمات التي تعاني منها المنطقة االمغاربيّة تعود في جوهرها بامتياز للعمل الفردي،وعدم التنسيق بينها، في إطار غياب النسق الاتصالي أو عدم تفعيله إن وُجِد! ناهيك عن التخلف الاقتصادي الذي يعتبر السمة البارزة للمناطق الحدودية، لاسيما القطاع الصناعي، انعدام البنى التحتية، الفقر، انعدام الأمن،...بينما تزخر منطقتنا المغربية عامة والجزائر خاصة بمقومات طبيعية مغرية أثارت مطامع دول عديدة سابقا (الاحتلال الفرنسي)، ورصيدا حضاريا مؤثرا ما يؤهلها لاجتياز وضع التفكك والتجزئة، ورفع رهان استثمار المناطق الحدودية التي من شأنها الدفع بها قُدُماً نحو بناء كتلة اقتصادية متكاملة، نظرا لاغتنائها بموارد طبيعية متنوعة تشكل عاملاً نهضوياً إذا ما تم استثمارها كلية وبجاهزيَّة قصوى، بالإعتماد على المستوى الاتصالي مدعوماً بمستويات علمية وتقنية وإمكانات تكنولوجية وحكامة راشدة.

خامسا: نتائج الدراسة:

يتضح مما سبق أن تحقيق التكامل بين المناطق الحدودية في دول العالم يتطلب:

- ❖ مراجعة ومسائلة المفاهيم التي تشكل أرضية لتأسيس التكامل بين المناطق الحدودية من خلال الوعي بان المناطق الحدودية ليست مناطق جغرافية مهمشة ولا هي حدود عسكرية بقد ما هي فضاء حيوي للتواصل، وان التنمية هي مشروع اجتماعي وثقافي قبل أن تكون اقتصادي وان الاتصال التنموي ينطلق من اليومي والمعاش للشعوب قبل أن يكون قرارا إداريا وسياسيا وان التكامل لا يعني تجاوز الاختلافات بقدر ما يعنى التفاوض حولها وإيجاد مصالح مشتركة بينها.
- ❖ فاعلية وجاهزية الاتصال التنموي لا بدمن تخطيط هذا الدور وفقا للتنسيق بين عديد الجهات وتفعيل أداء الاتصال المؤسساتي بين مختلف مؤسسات الدولة السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والتعليمية، والرأي عام، لتخطيط ورسمالسياسات العامة لنموذج اتصالي تنموي، واعتماد سياسة التخطيط الاتصالي الشامل الذي يواكب مجمل المتغيرات الخاصة بالتنمية وتحديد المتطلبات الضرورية لتنفيذ الأهداف المحددة والتركيز على القضايا الأخرى المتصلة بالموضوع، بتسطير برنامج واعٍ وهادف.
- ❖ عكست تجربة التكامل بين المناطق الحدودية الأوربية جزءاًأكبير من الأفكار السابقة، وعبرت عن وعي كامل بتفاصيل الواقع المعاش، وجعلت التعامل مع اليومي بين الشعوب والسعي لتغيير الذهنيات هو المدخل الأساسي لإبرام الاتفاقيات وبناء السياسات.
- ❖ تحقيق التكامل بين المناطق الحدودية لدول المغرب لا بد من الاهتمام بالأهداف الجزئية والانطلاق من التفاعلات بين الشعوب وعدم تجاهلها لصالح عموميات قد تفشل في بناء مشروع تنموي، وذلك من خلال الإسراع في استكمال مرحلة الاتحاد الجمركي لمواجهة تحديات الاقتصاد الدولي و خاصةانعكاسات المنظمة العالمية للتجارة وذلك استنادا لتفعيل آليات الاتصال التنموي لاسيما ما تعلق بالجانب المعلوماتي لإرساء تكامل اقتصادي حقيقي بين المناطق الحدودية، بناء شبكة معلومات بين الدول المغاربية خاصة بالمناطق الحدودية لاسيما في مجال تكنولوجيا المعلومات كقاعدة اتصالية في إطار عملية التنمية الشاملة، وتثمين مخرجات البحث العلمي وذلك بخلق ترابط بين مؤسسات البحث العلمي والمؤسسات الاقتصادية قصد تنفيذ مشاريع تنموية مشتركة للمناطق الحدودية بالاستفادة المتبادلة من الخبرات .

قائمة المراجع:

1. الحبيب

ب بن يحي أمين عام اتحاد المغرب العربي في ندوة مركز تونس لجامعة الدول العربية حول **آفاق تنشـــيط العمـــل المغـــاربي**. تـــونس. 2007/05/31.

2. رقية

بلقاسمي. **التكامل الإقليمي المغاربي– دراسة في التحديات والأفاق المستقبلية**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة محمد خيضر بسكرة. كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية والعلاقات الدوليـــة. 2010-2011.

3. عمر

و الشوبكي: **اتفاقية أغادير للتجارة الحرة بين الاقتصاد والسياسة، هل يمكن الاستفادة من التجربة الأوربية؟**، أعمال الندوة الدولية، 3-4 ابريل، نزل إفريقيا، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، تونس.

4. لوران

س إي.هاريزون/ صمويل بي. هينتجتون: **الثقافات وقيم التقدم**، ترجمة شوقي جلال، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الثانيـــة، 2009.

5. محم

د شفيق. **البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الإجتماعية**. المكتب الجامعي الحديث. ط1. القاهرة. مصر. 1985.

1. **Abdennour Benantar** : **Sécurité aux frontières : Portée et limites de la stratégie algérienne**, *L'Année du Maghreb,* 14 | 2016, 147-163

Belgeo [En ligne], 1 | 2013, mis en ligne le 31 octobre 2013, consulté le 30 septembre 2016. URL :

2. **Camilo Pereira Carneiro Filho**, « La Grande Région, région transfrontalière européenne », *Confins* [En ligne], 16 | 2012, mis en ligne le 30 novembre 2012, consulté le 04 avril 2018. URL : http://journals.openedition.org/confins/7908 ; DOI : 10.4000/confins.7908
3. Dahou, Karim: **Coopération transfrontalière: vers un dialogue euro-africain**. Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest, 2004, p16

http://belgeo.revues.org/10546 ; DOI : 10.4000/belgeo.10546

4. Kolossov, Vladimir **: Étude des frontières approches postmodernes** , Diogène, vol. 210, no. 2, 2005, pp. 13-27.
5. Maud Tixier **: communiquer sur le développement durable**, édition d'organisation, Paris, 2005.
6. Remigio Ratti et Martin Schuler **: Typologie des espaces-frontières à l'heure de la globalisation**,
7. Sylvie Brunel **: le développement durable**, édition Point Delta, Paris, 2011\ .

www.aebr.eu/files/publications/110915_Charta_FR.pd

[1]. محمد شفيق. **البحث العلمي: الخطوات المنهجية لإعداد البحوث الإجتماعية**. المكتب الجامعي الحديث. ط1. القاهرة. مصر. 1985. ص 84.

[2]Kolossov, Vladimir **: Étude des frontières approches postmodernes** , Diogène, vol. 210, no. 2, 2005, pp. 13-27.

[3] Remigio Ratti et Martin Schuler **: Typologie des espaces-frontières à l'heure de la globalisation**, *Belgeo* [En ligne], 1 | 2013, mis en ligne le 31 octobre 2013, consulté le 30 septembre 2016. URL : http://belgeo.revues.org/10546 ; DOI : 10.4000/belgeo.10546

[4]**Abdennour Benantar** : **Sécurité aux frontières : Portée et limites de la stratégie algérienne**, *L'Année du Maghreb,* 14 | 2016, 147-163

[6]Sylvie Brunel **: le développement durable**, édition Point Delta, Paris, 2011, p10

[7]لورانس إي.هاريزون/ صمويل بي. هينتجتون: **الثقافات وقيم التقدم**، ترجمة شوقي جلال، المركز القومي للترجمة، القاهرة، الطبعة الثانية، 2009، ص20

[8]Maud Tixier **: communiquer sur le développement durable**, édition d'organisation, Paris, 2005, p45

[9]. رقية بلقاسمي. **التكامل الإقليمي المغاربي– دراسة في التحديات والأفاق المستقبلية**. مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية. جامعة محمد خيضر بسكرة. كلية الحقوق والعلوم السياسية. قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية. 2010- 2011. ص 39،40.

[10]Dahou, Karim: **Coopération transfrontalière: vers un dialogue euro-africain**. Club du Sahel et de l'Afrique de l'Ouest, 2004, p16

[11] عمرو الشوبكي: **اتفاقية أغادير للتجارة الحرة بين الاقتصاد والسياسة، هل يمكن الاستفادة من التجربة الأوربية؟**، أعمال الندوة الدولية، 3-4 ابريل، نزل إفريقيا، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، تونس، ص17

[12]Dahou, Karim, op.cit, p18.

[13]**Camilo Pereira Carneiro Filho**, « La Grande Région, région transfrontalière européenne », *Confins* [En ligne], 16 | 2012, mis en ligne le 30 novembre 2012, consulté le 04 avril 2018. URL : http://journals.openedition.org/confins/7908 ; DOI : 10.4000/confins.7908

[14]www.aebr.eu/files/publications/110915_Charta_FR.pd

[15] عمرو الشوبكي، مرجع سابق ، ص19

[16]Dahou, Karim, op.cit, p18.

[17]**Camilo Pereira Carneiro Filho**, op.cit

[18]. الحبيب بن يحي أمين عام اتحاد المغرب العربي في ندوة مركز تونس لجامعة الدول العربية حول **آفاق تنشيط العمل ألمغاربي**. تونس. 2007/05/31.